مجلة جامعة الملك سعود، م١٨، العمارة والتخطيط (١)، ص ص٢٠٣-٢٣٧، الرياض(١٤٢٦هـ/٢٠٠٦هـ)

تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة بصعيد مصر
"المشكلات والإمكانات المتاحة"

عصام الدين محمد علي

أستاذ مشارك بقسم التخطيط العمراني

كلية العمارة والتخطيط، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ١٤٢٤/١١/٢١هـ؛ قبل للنشر في ١٤٢٥/٤/١٠هـ)

ملخص البحث. تتركز الأنشطة السكانية في مصر في عدد محدود من المدن الكبرى التي تشهد تضخماً كبيراً في نطاقها العمراني وحجم سكانها بسبب عوامل زمنية متراكمة من أبرزها تيارات الهجرة المستمرة إليها من الريف، والتزايد السكاني المطرد، وكذلك بسبب توطين معظم الأنشطة الإنتاجية والخدمية بها. ويأتي الاهتمام بالمدن الكبرى على حساب المدن الصغيرة والمتوسطة التي تمثل حوالي ٨٥٪ من إجمالي عدد المدن على مستوى الجمهورية في مقابل ١٥٪ مدن كبرى، حيث أن المدن الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تستوعب نسبة كبيرة من سكان الحضر وتساهم في تخفيف العبء جزئياً على المدن الكبرى.

ولما كانت الدولة قد أغفلت من حساباتها ولفترة زمنية طويلة وضع الأسس والضوابط التخطيطية لتنمية وتوجيه الاستثمارات للمدن الصغيرة والمتوسطة في مصر عامة وفي الصعيد خاصة، الأمر الذي أدى إلى تداعي أنشطتها الحضرية وظهور العديد من المشكلات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية وأصبحت طاردة لسكانها، مما كان له آثار سلبية انعكست على حركة نموها العمراني، ومن ثم على جميع أوجه الحياة بتلك المدن. ولم تكن الحلول التخطيطية التي أجريت لمواجهة هذه المشكلات خلال الفترات الزمنية السابقة إلا مسكنات لمشكلات يصعب حلها كلا على حدة دون رؤية تخطيطية شاملة.

وتتجسد المشكلة التي يتعرض لها البحث في أن المدن الصغيرة والمتوسطة في الصعيد تعاني من العديد من المشكلات الحادة في كافة المجالات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية، نظراً لعدم توجيه الاهتمام الكافي بها على مدى الفترات الزمنية الماضية، الأمر الذي انعكس على دورها في النسق الحضري في اتزان توزيع أحجام المدن، وفي مساهمتها في الناتج القومي وجعلها طاردة لسكانها بحثا عن مصادر الرزق ومستوى المعيشة الأفضل.

يهدف البحث إلى إبراز أهم المشكلات التي تعاني منها المدن الصغيرة والمتوسطة في صعيد مصر، وكذلك حصر الموارد والإمكانات المتاحة بها في محاولة للارتقاء وتنمية الهيكل العمراني لها على أساس التفهم الواضح لما تعاني منه تلك المدن من مشكلات تعوق تنميتها في ظل الإمكانات المتاحة، وذلك من خلال اقتراح لمجموعة من السياسات والأساليب يمكن أن تساهم في النهوض بالأداء الحضري وتحقيق تنمية عمرانية لتلك المدن في إطار أقاليم الصعيد.

ولتحقيق أهداف البحث أمكن جمله في أربعة أجزاء رئيسية. يتعرض الجزء الأول من البحث للمعطيات العامة للمدن الصغيرة والمتوسطة في الصعيد، بينما يتناول الجزء الثاني أهم المشكلات التي تعاني منها تلك المدن، أما الجزء الثالث يحتوي على الإمكانات والموارد المتاحة. ويتناول الجزء الرابع السياسات والأساليب التنموية المقترحة، وينتهي البحث بالخلاصة التي يمكن أن تساهم في وضع الأطر العامة لتنمية المدن الصغيرة والمتوسطة بصعيد مصر.

وقد اعتمد البحث لتحقيق أهدافه على المنهج الاستقرائي للدراسات العلمية النظرية، وتحليل البيانات والمعلومات، ومراجعة المخططات العامة التي أنجزت حديثاً لبعض المدن الصغيرة والمتوسطة بصعيد مصر.

مقدمة

يضم النسق الحضري المصري ٢١٦ مدينة يتمركز حوالي ٤٠,١٪ من سكانه في القاهرة الكبرى والإسكندرية، في حين يتوزع سكان باقي المراكز الحضرية بنسبة حوالي ٣٤,١٪ على ٢٨ مدينة كبرى (يتراوح تعداد سكانها من ١٠٠-٥٠٠ ألف نسمة)، ونسبة حوالي ٢٥,٨٪ على ١٨٦ مدينة متوسطة وصغرى [١]. ويتراوح تعداد سكان المدينة المتوسطة من ٥٠-١٠٠ ألف نسمة، والمدينة الصغيرة أقل من ٥٠ ألف نسمة[(١)] [٢، ص٨]، انظر الجدول رقم (١).

---

(١) تم تصنيف المدن تبعاً لحجم سكانها وطبقاً للتصنيف الذي ورد بخلاصة البحث التجميعي: أساليب التنمية بالمجتمعات العمرانية القائمة في المدن المتوسطة والصغيرة بجنوب الصعيد من حيث الفكر والتنفيذ، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، أكتوبر ٢٠٠٠م [٢، ص٨]

الجدول رقم (١). التدرج الحجمي (طبقاً لعدد السكان) للمدن على مستوى الجمهورية عام ١٩٩٦م [١].

المـــــــــدن	عـــدد المدن	عـــدد السكان	نسبة السكان (٪) إلى سكان حضر الجمهورية (٢)	
القاهرة الكبرى والإسكندرية	٢	١٠,١٣٢,٢٠٣	٤٠,١٪	
مدن كبرى	٢٨	٨,٦١٦,١٦٢	٣٤,١٪	٥٩,٩٪
مدن صغيرة ومتوسطة	١٨٦	٦,٥١٨,٩٧٣	٢٥,٨٪	
الإجمـــــالي	**٢١٦**	**٢٥,٢٦٧,٣٣٨**	**١٠٠٪**	

تقع مدن الصعيد إدارياً في تسعة محافظات وثلاثة أقاليم، حيث تمثل هذه الأقاليم الثلاثة نطاقاً جغرافياً واسعاً تبلغ مساحته نحو ٦٠٠ ألف كم٢ تمثل حوالي ٦٠٪ من مساحة الجمهورية، أنظر الشكلين رقمي (١ و٢). ويمثل سكان حضر أقاليم الصعيد حوالي ١٦,٩٪ من إجمالي سكان الحضر المصري موزع على عدد ٧٦ مدينة حسب إحصائيات عام ١٩٩٦م، أنظر الجدولين رقمي (٢ و٣)، مما يشير إلى تضاؤل الأهمية الحضرية للأقاليم بالمقارنة بأهميتها الجغرافية وعدم تحقيق العدالة في التوزيع المكاني للمراكز الحضرية [٣].

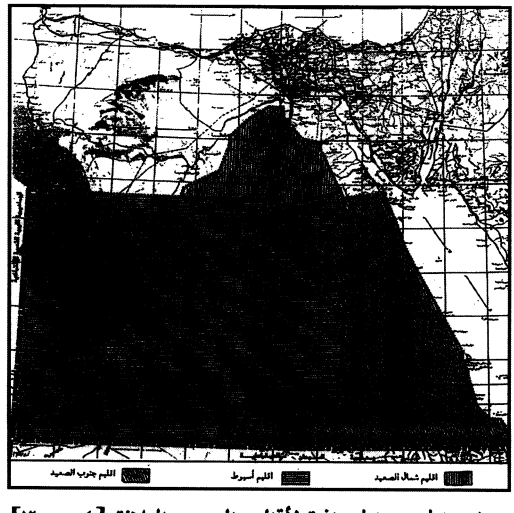

الشكل رقم (١). الحدود الجغرافية لأقاليم الصعيد الثلاثة [٤، ص٣].

(٢) يقدر سكان الحضر بحوالي ٢٥٢٦٧ ألف نسمة يمثلون حوالي ٤٢,٦٪ من إجمالي سكان الجمهورية الذين بلغ تعدادهم عام ١٩٩٦م حوالي ٥٩٣١٣ ألف نسمة.

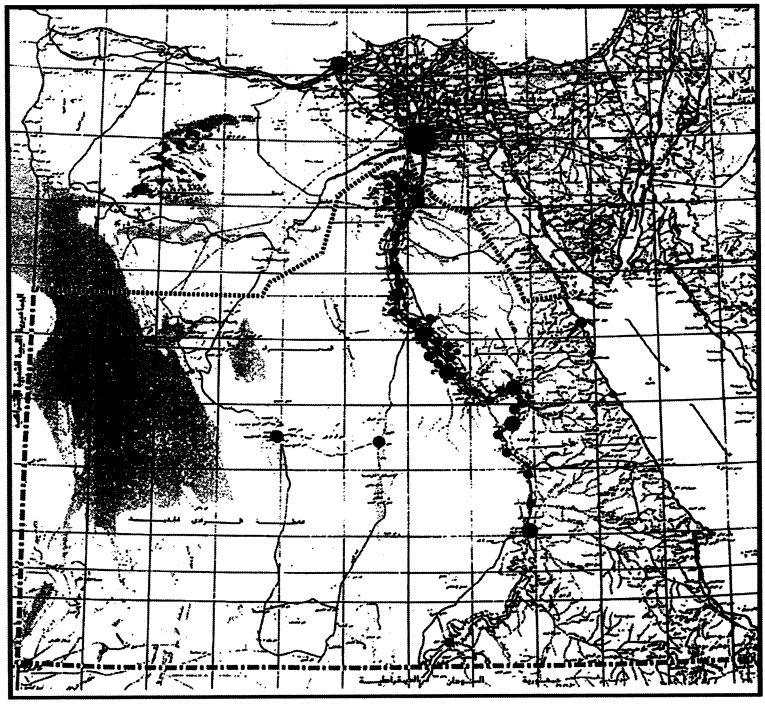

الشكل رقم (٢). توزيع المدن القائمة بالصعيد على محافظات وأقاليم الصعيد الثلاثة [٤، ص٧٢].

الجدول رقم (٢). التدرج الحجمي (طبقاً لعدد السكان) للمدن على مستوى الصعيد عام ١٩٩٦م[١].

المـــــدن	عدد المدن	عـــــدد الســـكـــان	نسبة السكان (٪) إلى سكان حضر الصعيد	نسبة السكان (٪) إلى سكان حضر الجمهورية
مـدن كبرى	٩	١,٧٩٧,٠٧٦	٤٢	٧,١
مـدن متوسطة	٢٣	١,٤٧٤,٦٧١	٣٤,٥	٥,٨
مـدن صغيرة	٤٤	١,٠٠٥,٥٠٧	٢٣,٥	٤
الإجمـــالي	٧٦	٤,٢٧٧,٢٥٤	٪١٠٠	٪١٦,٩

الجدول رقم (٣). توزيع المدن الصغيرة والمتوسطة بصعيد مصر في نطاق إقليمها التخطيطي والمحافظة التابعة لها إدارياً [٣].

الإقليم	المحافظة	المدن الكبرى (أكبر من ١٠٠ ألف نسمة)	العدد	المدن المتوسطة (٥٠-١٠٠ ألف نسمة)	العدد	المدن الصغيرة (لا تزيد عن ٥٠ ألف نسمة)	العدد	الإجمالي
شمال الصعيد	الفيوم	الفيوم	١	سنورس	١	إبشوي - إطسا - طامية	٣	٥
	بني سويف	بني سويف	١	ناصر - الفشن	٢	ببا *[٣] - بني سويف الجديدة سمسطا - الواسطى - إهناسيا	٥	٨
	المنيا	المنيا ملوي	٢	أبو قرقاص - بني مزار - مغاغة - سمالوط	٤	دير مواس - المنيا الجديدة - العدوة * - مطاي	٤	١٠
أسيوط	أسيوط	أسيوط	١	منفلوط - أبنوب - أبوتيج* - القوصية - ديروط	٥	الغنايم - ساحل سليم الفتح - صدفا - البداري	٥	١١
	الوادي الجديد	-	-	-	-	الخارجة - الداخلة - الفرافرة	٣	٣

(٣) المدن المشار إليها بالعلامة (*) تمت دراسة المخططات العامة لها (كمدن حالات دراسة) والخروج بأهم المعطيات العامة والمشكلات والموارد والإمكانات المتاحة بها التي يمكن تعميمها على معظم المدن الصغيرة والمتوسطة بالصعيد، حيث تمت الإشارة للمخططات العامة لتلك المدن داخل متن البحث بالمرجع رقم [١١]، كما تم ذكرها بالتفصيل في المراجع العلمية في آخر البحث.

تابع الجدول رقم (٣).

الإقليم	المحافظة	المدن الكبرى (أكبر من ١٠٠ ألف نسمة)	العدد	المدن المتوسطة (٥٠-١٠٠ ألف نسمة)	العدد	المدن الصغيرة (لا تزيد عن ٥٠ ألف نسمة)	العدد	الإجمالي
جنوب الصعيد	سوهاج	سوهاج	١	أخميم - جرجا* - طهطا - طما - المنشأة	٥	البلينا - دار السلام - ساقلته - جهينة - المراغة	٥	١١
	قنا	قنا الأقصر	٢	أرمنت - إسنا قوص	٣	أبو تشت - نجع حمادي - دشنا* - الوقف - فرشوط - نقادة - قفط	٧	١٢
	أسوان	أسوان	١	كوم امبو - إدفو	٢	دراو - نصر النوبة - أبوسمبل - كلابشة - الرديسة قبلي - البصيلة بحري - السباعية	٧	١٠
	البحر الأحمر(٤)	-	-	الغردقة	١	رأس غالب - مرسى علم - سفاجا - القصير - شلاتين	٥	٦
إجمالي مدن صعيد مصر			٩		٢٣		٤٤	٧٦

ويعاني النسق الحضري في الصعيد من عدم الاتزان، وذلك بسبب الخلل في توزيع التجمعات العمرانية على الفئات الحجمية، بالإضافة إلى الخلل الشديد في توزيع السكان على هذه المراكز الحضرية. ويرجع السبب في ذلك إلى توجه جزء كبير من استثمارات الدولة في مجالات التنمية العمرانية إلى المدن الكبرى على حساب المدن الصغيرة والمتوسطة

(٤) تقع محافظة البحر الأحمر في نطاق ثلاثة أقاليم تخطيطية وهي أقاليم قناة السويس وشمال الصعيد وجنوب الصعيد، إلا أن الجزء الأكبر منها يقع في إقليم جنوب الصعيد.

والمتوسطة التي عانت من الإهمال لفترات طويلة مما جعلها مصدراً دائماً للهجرة إلى المدن الكبرى، وانعكس إهمال تلك المدن على الوضع الاقتصادي للدولة في صورة قصور مساهمتها في الناتج القومي. وعلى ذلك فإن تلك المدن الصغيرة والمتوسطة لم تقم بدورها في توفير احتياجات سكانها للمحافظة على استقرارهم وفي استيعاب فائض المناطق الريفية المحيطة بها [٥ ، ص٢].

المعطيات العامة للمدن الصغيرة والمتوسطة في الصعيد

تتمثل المعطيات العامة للمدن الصغيرة والمتوسطة في صعيد مصر في الموقع والعلاقات المكانية، والسمات السكانية والاجتماعية، والأنشطة الاقتصادية، والسمات العمرانية.

الموقع والعلاقات المكانية

تعتبر معظم المدن الصغيرة والمتوسطة بصعيد مصر مدن داخلية، حيث يبلغ عددها ٣٥ مدينة تحيط بها الأراضي الزراعية من كل جانب بمسافة أكبر من ٥كم، ثم تليها المدن الهامشية وهي التي تقع في الأراضي الزراعية وعلى بعد أقل من ٥كم عن حدود المناطق الصحراوية والتي يبلغ عددها ١٩ مدينة. أما المدن الصحراوية والتي تقع داخل المناطق الصحراوية وتبعد بأكثر من ٥كم عن الأراضي الزراعية والسواحل فتتمثل في ٧ مدن، وكذلك المدن الساحلية التي تقع على ساحل البحر الأحمر يبلغ عددها ٦ مدن هي مدن محافظة البحر الأحمر [٥ ، ص١٩٨].

وترتبط المدن الصغيرة والمتوسطة بالصعيد ببعضها وبباقي المدن المصرية عن طريق ما يلي [٦]:

١- الطرق البرية: تشتمل على ثلاثة أنواع من الطرق هي: الطرق القومية، الطرق الإقليمية، الطرق الثانوية. وتعتبر هذه الطرق بوجه عام ذات درجة متوسطة ورديئة، حيث أن معظمها سيئة سواء في حالة الرصف أو الاستواء أو عروضها أو حالة المركبات العاملة عليها، كما أنها تفتقد إلى الرقابة المرورية المستمرة مما يؤدى إلى عدم انتظام حركة السيارات عليها.

٢- خطوط السكك الحديدية: تشتمل على خط سكك حديد الوجه القبلي القاهرة/أسوان، وهو خط أساسي لخدمة مدن الوادي، وخط سكك حديد قنا/أبو طرطور، حيث يهدف إلى تنمية الصحراء الغربية.

٣- النقل البحري والنهري: يتمثل في المواني البحرية التي تضم كل من ميناء سفاجا الدولي، وميناءي الحمراوين والقصير، والمواني النهرية تتمثل في ميناء أسوان. وترتبط معظم المدن الواقعة على جوانب نهر النيل بالمجتمعات العمرانية الأخرى وبالجوانب المقابلة لها عن طريق معديات وعبارات نهرية لنقل الركاب والمركبات.

السمات السكانية والاجتماعية

تبرز أهم السمات السكانية والاجتماعية للمدن الصغيرة والمتوسطة بصعيد مصر فيما يلي:

١- ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية لسكان المدن، حيث بلغ خلال الفترة ١٩٨٦/١٩٩٦م حوالي ٢٧,٣٪ في مقابل حوالي ٢١,٣٪ على مستوى حضر الجمهورية، إلا أن معدل نمو سكان تلك المدن أقل من متوسط معدل نمو سكان الحضر المصري الذي بلغ حوالي ٢,٠٨ في عام ١٩٩٦م، مما يشير إلى ارتفاع معدلات الهجرة السكانية إلى خارجها، غير أن ذلك لا يقلل من شأن الهجرة الواردة إليها من القرى والتي تمثل عبء على مرافقها واستقرارها الاقتصادي والاجتماعي.

٢- انخفاض نسبة سكان الفئة العمرية الوسطى المنتجة (١٥ : ٦٠ سنة)، حيث تبلغ حوالي ٥٧,١٪ بسبب هجرتها خارج مدن الصعيد، وارتفاع نسبة سكان الفئات العمرية غير المنتجة، حيث تبلغ حوالي ٤٢,٩٪ وهي مجموع كل من الفئة العمرية الصغرى (٣٦,٨٪) والفئة العمرية لكبار السن (٦,١٪)، الأمر الذي يؤكد ارتفاع نسبة المواليد نتيجة للتقاليد المنتشرة بالصعيد [٧، ص٤٨].

٣- ارتفاع نسبة الأمية وخاصة بين الإناث على مستوى حضر صعيد مصر، وانخفاض نسبة الحاصلين على المؤهلات التعليمية المتوسطة والعليا، حيث ترتفع متوسط

نسبة الأمية بين السكان تلك المدن إلى حوالي ٣٨,٤٪ عن مثيلتها على مستوى حضر الجمهورية التي تقدر بحوالي ٢٧,٦٪ [٣].

٤- وجود تفاوت كبير في الكثافات الإجمالية للمدن، حيث تقل في بعض المدن إلى حوالي ٦٥ فرداً/فدان، وتزيد في بعض المدن الأخرى إلى حوالي ١٦٠ فرداً/فدان، كما يوجد تفاوت كبير في كثافات المناطق المختلفة داخل المدينة الواحدة، حيث ترتفع في المناطق القديمة (كثافات مرتفعة) من المدن لتصل إلى ما يزيد على ٥٥٠ فرداً/فدان، وتقل في معظم المناطق المتطرفة على الحدود الخارجية (كثافات منخفضة) لتصل إلى أقل من ٧٥ فرداً/فدان [٨، ص٧٦].

٥- ارتفاع الطاقة الاستيعابية (نسبياً) للمدن الصغيرة والمتوسطة لقلة كثافاتها بالمقارنة بالمدن الكبرى ذات الكثافات المرتفعة، حيث إن متوسط الكثافة السكانية الإجمالية للمدن الصغيرة والمتوسطة يبلغ حوالي ١٤٣فرداً/فدان، أي أنها لم تصل إلى الكثافة القصوى المستهدفة تخطيطياً للمدن القائمة في مصر والتي تبلغ ١٥٠ شخصاً/فدان [٩].

الأنشطة الاقتصادية

في دراسة سابقة عن توزيع سكان عينة من ٢٣ مدينة صغيرة ومتوسطة بالصعيد حسب أنشطتها الاقتصادية يتضح الآتي [٤، ص٤٣]:

١- نسبة ٣٨٪ من مدن العينة يغلب عليها الأنشطة الزراعية، كما أن المدن التي تختلط فيها الأنشطة الزراعية مع أنشطة أخرى تمثل أيضاً نفس النسبة (٣٨٪)، مما يؤكد انتشار وسيادة الأنشطة الزراعية بها.

٢- نسبة ٥٢٪ من القوة العاملة بحضر الصعيد تعمل بالأنشطة الزراعة ذات العائد المنخفض، و١٦,٣٪ بالخدمات، و١٣,٩٪ عمال إنتاج.

٣- تمثل الإناث ١١,١٪ من المشتغلين، مما يشير إلى ضعف مشاركة الإناث في العمل.

٤- ارتفاع معدل البطالة عن المعدل العام للبطالة بمصر والذي يبلغ حوالي ٩,٤٪.

٥- مستوى دخل السكان أقل من مثيله بحضر الجمهورية، كما تزيد نسبة الفقراء والفقراء المعدمون عن مثيلتها للحضر المصري.

السمات العمرانية

تبرز أهم الخصائص العمرانية للمدن الصغيرة والمتوسطة بصعيد مصر فيما يلي:

التطور العمراني لمساحات الكتل العمرانية

يوجد تفاوت في مساحات الكتل العمرانية، حيث تراوحت ما بين ١٢٣ فداناً لمدينة مثل أبو تشت إلى ٧٤٣ فدان لمدينة مثل طهطا (بمتوسط قدره ٣٤٨ فداناً)، كما يرتفع معدل النمو السنوي للكتلة العمرانية لمعظم المدن، حيث تفاوت معدلات نمو المدن سنوياً ما بين ٠,٧ أوزنة لمدينة مثل ساقلتة إلى ١٨,٢ فداناً لمدينة مثل إخميم، مما يشير إلى زيادة معدل تآكل الأراضي الزراعية [١٠].

النسيج العمراني

تتعدد الأنسجة العمرانية، ويتسم معظمها بالنمط الريفي على حساب الأنماط الحضرية، حيث يغطي هذا النمط نسبة كبيرة من مساحات المدن، وهو يتمثل في الكتل العمرانية المتضامة والمنازل الريفية والارتفاعات المنخفضة واستخدام الطوب اللبن والأحمر في الإنشاء، الأمر الذي أدى إلى تدهور البيئة العمرانية في مناطق متسعة، وافتقاد العلاقة المباشرة بين استعمالات الأراضي وقيمتها، حيث احتلت استعمالات بعض الأراضي مباني رديئة في بعض المواقع المهمة.

ارتفاعات وحالات المباني

تعتبر المباني بصفة عامة ذات ارتفاعات منخفضة، حيث تتراوح ارتفاعاتها بين طابق واحد وخمسة طوابق، ويندر وجود مباني أعلى من خمسة طوابق. وتختلف حالات المباني من مدينة لأخرى، إلا أنها تعتبر بصفة عامة رديئة ومتوسطة الحالة، حيث تزيد نسبة حالات المباني الرديئة والمتوسطة، وتقل نسبة المباني ذات الحالة الجيدة [١١].

استعمالات الأراضي

تتداخل الاستعمالات السكنية مع الأراضي الزراعية، وكذلك تتداخل مع الاستعمالات الصناعات الصغيرة والورش والشون وأسواق الماشية والسلخانات والمدافن. وبتحليل بيانات نسب استعمالات الأراضي لعينة تتكون من ٢٣ مدينة تمثل المدن الصغيرة والمتوسطة بصعيد مصر حسب إحصائيات عام ١٩٩٦م كما هو في الجدول رقم (٤) يتضح ما يلي [٥، ص٢٠٣]:

الجدول رقم (٤). نسب استعمالات الأراضي للمدن الصغيرة والمتوسطة لعام ١٩٩٦م [١١].

الاستعمـــــــالات	النسبة المئوية (٪)
سكنية وسكني مختلطة	٤٩
خدمات متنوعة	١٣.٤
صناعية	٧.٦
طرق وشوارع	١٦.٥
فضاء وفراغات وشون وجيوب زراعية	١٣.٥
استعمالات متنوعة	-
الإجمـــــــالي	١٠٠٪

١- ارتفاع متوسط نسب الاستعمال السكني للمدن، وانخفاض متوسط نسب الاستعمالات الخدمية، مما يشير لضعف الخدمات.

٢- انخفاض متوسط نسب الاستخدام الصناعي، مما يشير إلى محدودية الأنشطة الصناعية، وقلة فرص العمل في هذا القطاع.

٣- متوسط نسب استخدام الطرق والشوارع للمدن الصغيرة والمتوسطة بالصعيد (١٦.٥٪) أقل من مثيله للمدن المصرية والذي يبلغ حوالي ٢١٪ من المساحة الإجمالية للمدينة.

مشكلات المدن الصغيرة والمتوسطة بصعيد مصر

من دراسة المعطيات العامة والوضع الراهن للمدن الصغيرة والمتوسطة في صعيد مصر نجد أن أهم المشكلات التي تجابهها هذه المدن هي المشكلات العمرانية، إلا أن هناك

مشكلات أخرى اجتماعية واقتصادية ذات تأثير متبادل معها لارتباطها المباشر بها ولا يمكن تحقيق نتائج إيجابية لمشروعات التنمية العمرانية لتلك المدن دون تحليل أسباب تلك المشكلات لإيجاد الحلول الملائمة لمواجهتها.

المشكلات العمرانية

يمكن إجمال وتصنيف أهم المشكلات العمرانية التي تعاني منها المدن الصغيرة والمتوسطة بصعيد مصر فيما يلي :

مشكلات عمرانية ذات طابع إقليمي

١- تركز معظم المدن في الشريط الضيق لوادي النيل دون انتشارها في باقي مساحات أقاليم الصعيد، مما أدى إلى اكتظاظ منطقة وادي النيل بالسكان والعمران على حساب الأرضي الزراعية، وأدى إلى صعوبة توفير أراضي لمشروعات التنمية الحضرية لإمداد الخدمات والمرافق ومشروعات الإسكان، كما أن في هذا التركز إهدار للإمكانيات والموارد المتاحة من مساحات متسعة من الأراضي والتي تحتوي على العديد من الإمكانات التعدينية والاستخراجية والسياحية والمائية [١١].

٢- توزيع معظم المدن في اتجاه شريطي طولي شمال/جنوب دون توزيعها في صورة قطرية دائرية يؤدي إلى صعوبة ترابطها واتصالها وصعوبة الانتقال فيما بينها خاصة مع عدم توفر خطوط النقل الجوي بين المدن، والارتفاع النسبي لتكلفتها، وأيضاً مع عدم توفر خطوط وقطارات سكك حديدية كافية، مما يؤدي إلى الاعتماد بصفة أساسية في الاتصال الإقليمي على محاور الطرق الطولية الموازية لوادي النيل [٤، ص٥٦].

٣- سوء حالة محاور الطرق الرئيسية الطولية التي يعتمد عليها الاتصال الإقليمي للمدن، الأمر الذي أدى إلى بطء الحركة على المحور الرئيسي بسبب اختراقه للكتل العمرانية للمدن، وبسبب ضيق محاور الطرق الطولية الصحراوية الغربية والشرقية، وعدم كفاية خدمات السيارات والأفراد والإرشاد والرقابة المرورية والإضاءة، وكذلك نقص محاور الطرق العرضية والتي تربط مدن ومناطق الوادي الجديد بمدن وادي النيل

وبمدن ساحل البحر الأحمر، بالإضافة إلى عدم وجود محاور عرضية للسكك الحديدية [١٢ ، ص٣].

٤- افتقار المدن إلى الوظائف الحضرية المتميزة، وعناصر الجذب العمرانية على الرغم من توافر قاعدة أساسية لجوانب تنموية وعوامل جذب للعديد من المدن، حيث لو أحسن استغلالها لأدت إلى إثراء الأنشطة العمرانية والانتعاش الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى افتقار المدن للواجهة الحضرية المميزة لها، وافتقارها أيضاً لمصادر الجذب والرواج الاقتصادي، مما تسبب في استمرار الكساد العمراني، وافتقاد المشروعات العمرانية المتميزة التي ترقى بالمظهر العمراني والحضري للمدن.

مشكلات عمرانية متعلقة بالمحددات الطبيعية والعمرانية

تتمثل المحددات الطبيعية والعمرانية في العناصر التالية [١١]، انظر الشكل رقم (٣) :

١- نهر النيل، حيث يتسبب في تفكك الوحدة الإقليمية للمدن بسبب صعوبة ارتباط مدن شرق النيل بنظيرتها غرب النيل نظرا لضعف نقاط الاتصال بين كليهما والتي تتمثل في الكباري النيلية التي تقع على مسافات متباعدة. ولا تعتبر العبارات النيلية نقاط اتصال مباشرة، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تحقيق الاتصال المباشر وافتقاد العديد من مزايا الارتباطات المحلية والإقليمية للمدن.

٢- الترعة الإبراهيمية وبعض المصارف، حيث تتسبب في تفكك وحدة المدينة الواحدة نتيجة صعوبة ارتباط شطري المدينة نظراً لضعف نقاط الاتصال بين كليهما.

٣- الأرضي الزراعية، حيث تمثل أحد المحددات الطبيعية القوية أمام نمو وامتداد معظم المدن.

٤- الطريق الرئيسي الإقليمي الزراعي القاهرة/أسوان، حيث يتسبب في إعاقة سيولة النقل الداخلي للمدن لتقاطع مساراتهما ووجود نقاط ضعيفة لربط محاور حركة الأجزاء المختلفة للمدينة والتي تتمثل في مزلقانات السكك الحديدية والكباري المقامة على

الترع، مما يعمل على صعوبة تحقيق الاتصال السريع بين المدن، بالإضافة إلي ما تشكله حركة النقل السريع علي الطريق من خطورة بالغة للسكان، وتتسبب في العديد من الحوادث والشعور بالانزعاج والقلق.

٥- خط سكك حديد الوجه القبلي، حيث يخترق العديد من المدن ويعمل على شطر كتلتها العمرانية، مما يؤدي إلى صعوبة الحركة والاتصال بين شطريها، وانعدام وحدة عمران تلك المدن.

٦- الحيز العمراني، حيث يمثل محدد عمراني (إداري وتشريعي) قوى أمام نمو وامتداد معظم المدن.

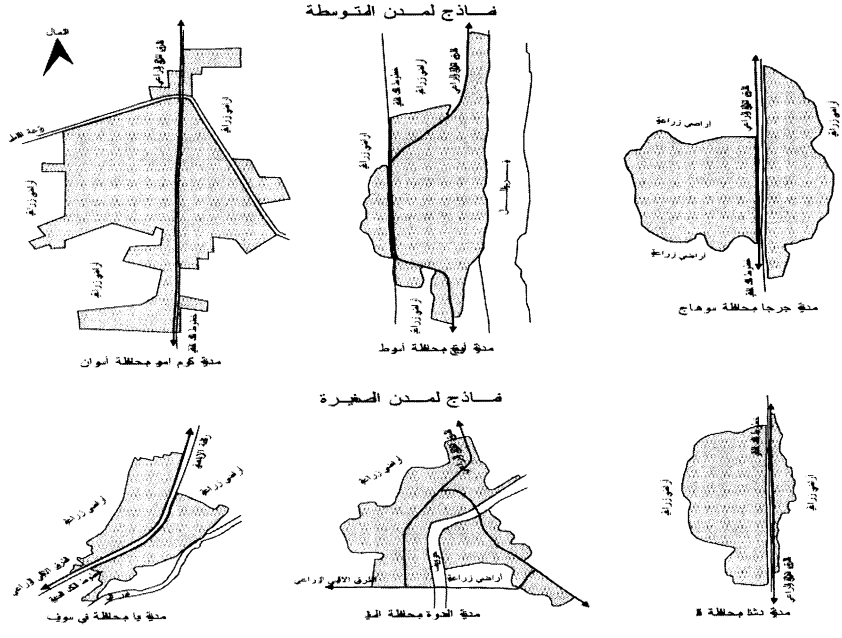

الشكل رقم (٣). محددات التنمية العمرانية في بعض المدن الصغيرة والمتوسطة بالصعيد [٥].

---

(٥) الشكل من إعداد الباحث بناءً على دراسة المخططات العامة لمدن حالات الدراسة، والمذكورة جميعاً في المراجع رقم [١١].

مشكلات التركيب والنسيج العمراني

١- عدم وجود طابع أو هوية عمرانية مميزة للمدن بسبب كثرة وتداخل الأنسجة العمرانية المتباينة بطريقة عشوائية غير متناسقة.

٢- تعاني المناطق القديمة من النسيج العمراني المتضام، حيث الشوارع الضيقة والمتعرجة التي تتسبب في صعوبة الحركة والوصول إلى المساكن خاصة في الحالات الحرجة والكوارث، كما تعاني من تدهور البيئة العمرانية، وسوء استغلال وتردي حالة الوحدات السكنية.

٣- تداخل واختلاط بين المباني الجديدة والمباني القديمة بمعظم المناطق العمرانية أدى إلى افتقاد العلاقة المباشرة بين استعمالات الأراضي وقيمتها، حيث احتلت بعض المواقع المتميزة عمرانياً استعمالات متدهورة [٥، ص٢١٥].

مشكلات انتشار المناطق العشوائية والزحف على الأرضي الزراعية

نشأت المناطق العشوائية نتيجة للإشغال غير القانوني للأراضي خاصة الأراضي الزراعية التي على حدود المدن وعلى جانبي الطرق الرئيسية المحيطة بالمدن، ومعظم هذه التجمعات لها أثرها الضار على المدن اقتصاديا واجتماعيا وصحيا، ولكنها في الوقت نفسه لا يمكن القضاء عليها جميعا بتقرير إزالتها إذ أن معظمها يشكل ثروة قومية، فضلا عن إيوائه لأعداد كبيرة من السكان قد تعجز الحكومة بإمكانياتها المالية المحدودة عن إعادة إسكانهم بعد إزالتها [١٣، ص٨٠]. وعلى ذلك تمثل مناطق الإسكان العشوائي أكثر المشكلات والمصاعب التي تواجه تنمية وتطوير معظم المدن الصغيرة والمتوسطة في الصعيد، وذلك نتيجة لزيادة معدلات النمو الحضري والذي كان من نتائجه الخطيرة العديد من المشكلات المعقدة والمتشابكة والتي تأتي في مقدمتها وخطورتها مشكلات السكن العشوائي والفوضوي حول وعلى أطراف المدن الرئيسية، حيث يمثل عقبة أمام الارتقاء بالبيئة العمرانية للمدن.

تشير دراسات سابقة إلى أن عدد المناطق العشوائية في صعيد مصر يبلغ ٣٢٢ منطقة عشوائية تقدر مساحتها بحوالي ٧٦كم٢. ويبلغ عدد القاطنين بهذه المناطق أكثر من ١,٥ مليون نسمة بما يوازي حوالي ٣٢٪ من سكان حضر الصعيد، أنظر الجدول رقم (٥). وتعاني هذه المناطق من التكدس السكاني بها، بالإضافة إلى عدم صلاحيتها جزئياً أو كلياً للسكن [١٤، ص٢٣٦].

الجدول رقم (٥). المناطق العشوائية بمحافظات أقاليم الصعيد عام ١٩٩٣م [١٤، ص٢٣٧].

المحافظة	عدد المناطق العشوائية	المساحة التقديرية (كم٢)	عدد السكان (بالألف)	الكثافة السكانية (ألف نسمة/كم٢)	نسبة السكان إلى سكان الحضر (٪)
الفيوم	٢٨	٥	١٠٠	٢٠	٢٣
بني سويف	٥١	٤	١٤٤	١٦	٢٢
المنيا	٣٠	٨	٢٩١	٢٥	٤٩
أسيوط	٥٠	٦	٤٠١	٦٦	٢٥
البحر الأحمر	٢١	٢٨	٦٩	٣	٣٦
سوهاج	٣٤	١٣	٣٨١	٢٩	٥٦
قنا	٦٦	٦	٢٣	٤	٢١
مدينة الأقصر	٩	٣	١	٧	٢٨
أسوان	٣٣	٣	١٩٣	٣٦	٣٠
الإجمالي/ المتوسط	**٣٢٢**	**٧٦**	**١٦٠٣**	**٢٣**	**٣٢**

مشكلات الطاقة الاستيعابية والكثافات السكانية

١ – تعتبر الطاقة الاستيعابية للمدن الصغيرة والمتوسطة بالصعيد محدودة وغير قادرة على استيعاب الزيادة السكانية مستقبلا (كما ذكر سابقا في السمات السكانية والاجتماعية لتلك المدن)، وذلك نتيجة استمرار النمو السكاني في ظل مساحة محدودة من الأرض نظراً لوقوع معظم هذه المدن في نطاق أراضي زراعية بوادي النيل يحظر عمل امتداد أو توسع عمراني عليها.

٢- رغم أن متوسط الكثافة السكانية لمعظم المدن الصغيرة والمتوسطة بصعيد مصر أقل من مثيلاتها من المدن الكبرى إلا أنها تقارب الحد الأقصى للكثافات السكانية المستهدفة تخطيطيا، غير أن بعض المدن ذات كثافة عالية تزيد بكثير عن الكثافة المستهدفة تخطيطيا.

٣- عدم تجانس الكثافات السكانية للمناطق السكنية المختلفة بالمدينة الواحدة، حيث تتفاوت بقدر كبير [٥ ، ص٢١٤].

مشكلات الإسكان

١- نقص المعروض من الوحدات السكنية عن الاحتياجات المطلوبة منها، وكذلك نقص مشروعات الإسكان الحكومي، وندرة مساهمة القطاع الخاص في مشروعات الإسكان الكبيرة.

٢- محدودية الأراضي المتاحة داخل المدن لإقامة مشروعات إسكان عليها، كما أنها ذات أسعار مرتفعة.

٣- تردي حالة معظم المباني والوحدات السكنية [١٥ ، ص٧٠].

مشكلات الخدمات العامة

١- تعاني الخدمات التعليمية بالمدن من نقص أعداد المدارس والفصول الدراسية، حيث ترتفع كثافات الفصول، كما يستمر التدريس في بعض الفصول لفترات مسائية. وتعاني هذه الخدمات من سوء توزيع مواقع بعض المدارس، وعدم تواجدها في بعض المناطق.

٢- القصور الواضح في الخدمات الصحية، حيث يقل عدد المستشفيات والوحدات الصحية، بالإضافة إلى نقص التجهيزات الطبية من معامل وأجهزة، وكذلك النقص الشديد في عدد الأسرة عن المعدلات المستهدفة.

٣- نقص عدد وحدات خدمات الرعاية الاجتماعية، وتعثر معظم المشروعات الإنتاجية والتنموية، وضعف الإمكانات المادية والمخصصات الحكومية لمساعدة الأسر غير القادرة.

٤- تعاني الخدمات التجارية من النقص وسوء توزيع مواقعها، كما تنتشر الإشغالات التجارية بالشوارع الرئيسية.

٥- نقص الخدمات الإدارية، حيث يتمركز معظمها في المدن الكبرى وعواصم المحافظات.

٦- قصور الخدمات الثقافية بسبب نقص وحداتها ورتابة أسلوب أدائها، وكذلك قصور الخدمات الترفيهية، حيث يندر وجود الحدائق العامة والمتنزهات والمساحات الخضراء والمفتوحة [١١].

مشكلات شبكات البنية الأساسية

١- تعانى شبكات الطرق والشوارع من عدم تدرج عروضها حسب وظائف كل منها، وعدم وجود شبكة طرق بالمفهوم التخطيطي لتحقيق الوصول إلى جميع مناطق المدينة في سهولة ويسر، حيث يصعب الوصول إلى العديد من المناطق. وتتداعى حالة العديد من الشوارع لسوء الرصف وضيقها وتعرجها وانتهائها بشكل مغلق، وكذلك تداخل حركة السيارات والمركبات مع حركة المشاة مع عدم وجود أرصفة للمشاة وكثرة الإشغالات التي تعوق الحركة في الشوارع الرئيسية، ووجود نقاط ارتباك مروري كالتقاطعات الخطرة ومزلقانات السكك الحديدية وكباري الترع والتقاطعات مع الطرق الإقليمية [١٢، ص ٨].

٢- تعانى العديد من شبكات تغذية مياه الشرب من النظام الشجري للتوزيع، وعدم كفاية أقطار بعض المواسير، كذلك عدم كفاية التصرفات المنتجة من المياه للكميات المطلوبة، وعدم كفاية الخزانات الأرضية والعلوية الحالية لمتطلبات المدن.

٣- تعانى معظم المدن من عدم وجود شبكات انحدار للصرف الصحي، وإنما يتم التخلص من المخلفات عن طريق الخزانات الأرضية وبيارات التصريف التي يتم كسحها بالسيارات ونقلها إلى الأراضي الفضاء.

٤- تعانى شبكات الطاقة الكهربائية لبعض المناطق من انخفاض الجهد وزيادة الفاقد، وكذلك التباين الكبير في نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية بالمدن ونقصه عن مثيله لحضر الجمهورية.

٥- تعانى شبكات الاتصالات بالمدن من عدم تلائم أجهزة السنترالات الحالية للتعامل مع شبكات البيانات والمعلومات، وكذلك ضعف الكثافات التليفونية، وضعف الشبكات الأرضية التي لا تلبى طلبات الانتظار الحالية [١١].

المشكلات الاجتماعية

١- يعتبر الحراك السكاني من أهم المشكلات التي تواجه المدن الصغيرة والمتوسطة لما لها من تأثير سلبي على جدوى وأهداف مخططات التنمية وأيضاً لتأثيرها المباشر على الاستقرار السكاني والاجتماعي على المستويين المحلي والإقليمي وما يعكسه ذلك على استقرار الأداء في مختلف مجالات العمل التنموية. وتكمن المشكلة في أن معظم تلك المدن تمثل مصدر طرد للسكان إلى المدن الكبرى خاصة مدينتي القاهرة والإسكندرية [٤، ص٣٦].

٢- انخفاض معدلات النمو السنوي لمعظم المدن الصغيرة والمتوسطة عن مثيلاتها على مستوى حضر الجمهورية على الرغم من ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية بها، حيث أن حجم الهجرة منها إلى المدن الكبرى أعلى من حجم الهجرة الواردة إليها من القرى. وتمثل الهجرة الواردة إليها عبء على مرافقها وبنيتها الأساسية وأيضاً على استقرارها الاقتصادي والاجتماعي لأن معظم الريفيين المهاجرين إليها لا يعملون بمهن فنية أو علمية وإنما عمالة عادية أو زراعية.

٣- غياب البعد الاجتماعي للتنمية في الخطط القومية، حيث تقل معدلات الأطباء والممرضات وعدد أسرة المستشفيات، كما ترتفع معدلات الوفيات، وتقل عدد المساكن

ونسبة الطرق والمناطق المفتوحة وعدد خطوط التليفونات، وتزيد نسبة الفقر ويقل متوسط الدخل ويقل مستوى المعيشة بصفة عامة [١٥، ص٤٦].

٤- نقص وتدني كفاءة الخدمات الاجتماعية رغم تدهور مستوى معيشة العديد من الأسر، وذلك نظراً لتدنى مستواها المعيشي والاقتصادي وشدة الاحتياج لتلك الخدمات، وكذلك نقص الخدمات التعليمية وسوء توزيعها، والقصور الشديد في كل من الخدمات الترفيهية والتجارية والإدارية والثقافية وتركز معظمها في المدن الكبرى، مما يعنى حرمان سكان تلك المدن من تلك الخدمات مع حاجتهم الضرورية إليها.

٥- انتشار العديد من السلوكيات والعادات والتقاليد المتوارثة التي تتسبب في إعاقة الوصول إلى نتائج سريعة لمشروعات التنمية العمرانية والاجتماعية والاقتصادية وتتمثل فيما يلي:

أ) ارتفاع معدل المواليد وكذلك معدل الزيادة الطبيعية.

ب) ضعف الاهتمام بالتعليم خاصة تعليم الإناث.

ج) ضعف مشاركة الإناث في قوة العمل.

د) انتشار عادات شديدة التأثير على الاستقرار السكاني وتؤدى إلى فقدان الأمن والأمان أهمها عادة الأخذ بالثأر، وكذلك انتشار التعصب والانتماءات القبلية.

المشكلات الاقتصادية

١- قصور التوزيع الإقليمي للاستثمارات العامة للدولة وانعكاسه المباشر على نقص الاستثمارات الحكومية بالمدن الصغيرة والمتوسطة بالصعيد، وكذلك محدودية استثمارات القطاع الخاص.

٢- اعتماد هياكل المدن على الأنشطة الاقتصادية الزراعية التي تجابه العديد من المشكلات من أهمها نقص الموارد المائية على المستوى القومي والإقليمي والمحلى والتي تتوقف عليها كافة المشروعات التنموية خاصة مشروعات استصلاح الأراضي [١٦].

٣- النقص الشديد في الأنشطة الاقتصادية اللازراعية للمدن كالأنشطة الصناعية والخدمية والتجارية يتسبب في تدنى مستوى معيشة السكان وارتفاع نسبة البطالة وزيادة نسبة الفقر وهشاشة الهياكل الاقتصادية لتلك المدن واستمرار الكساد الاقتصادي والبطء الشديد في نموها وتطورها.

٤- محدودية المشروعات الصناعية رغم أهميتها كأنشطة اقتصادية حضرية أساسية وأهميتها في توفير متطلبات المدن، وتوفير فرص العمل الفنية والمتطورة، ورفع مستوى المعيشة على الرغم من توفر العديد من الإمكانات والموارد اللازمة لها.

٥- نقص فرص العمل وارتفاع معدل البطالة، بالإضافة إلى انخفاض متوسط العائد المادي للفرد بتلك المدن والقرى التابعة لها، وتداعى مستوى معيشة السكان وارتفاع نسبة الفقراء، الأمر الذي أدى إلى نقص نسبة السكان في الشريحة العمرية المنتجة [٧، ص٦٩].

الموارد والإمكانات

تشتمل المدن الصغيرة والمتوسطة على إمكانات وموارد متعددة كالموارد البشرية والموارد المائية والأرضية والزراعية والموارد الصناعية والتعدينية والموارد السياحية والأثرية والطبيعية التي يمكن الاستفادة منها لتكون قاعدة اقتصادية لخطط تنموية محلية وإقليمية وقومية، أنظر الشكل رقم (٤).

الإمكانات البشرية

من دراسة قوة العمل بالمدن الصغيرة والمتوسطة يتضح أن معدل البطالة بتلك المدن أعلى من المعدل العام للبطالة بمصر، وبذلك يتضح توافر إمكانات بشرية تعانى من البطالة وتلجأ كثيراً للهجرة خارج تلك المدن يمكن الاستفادة منها في مشروعات التنمية العمرانية بتلك المدن [١٧].

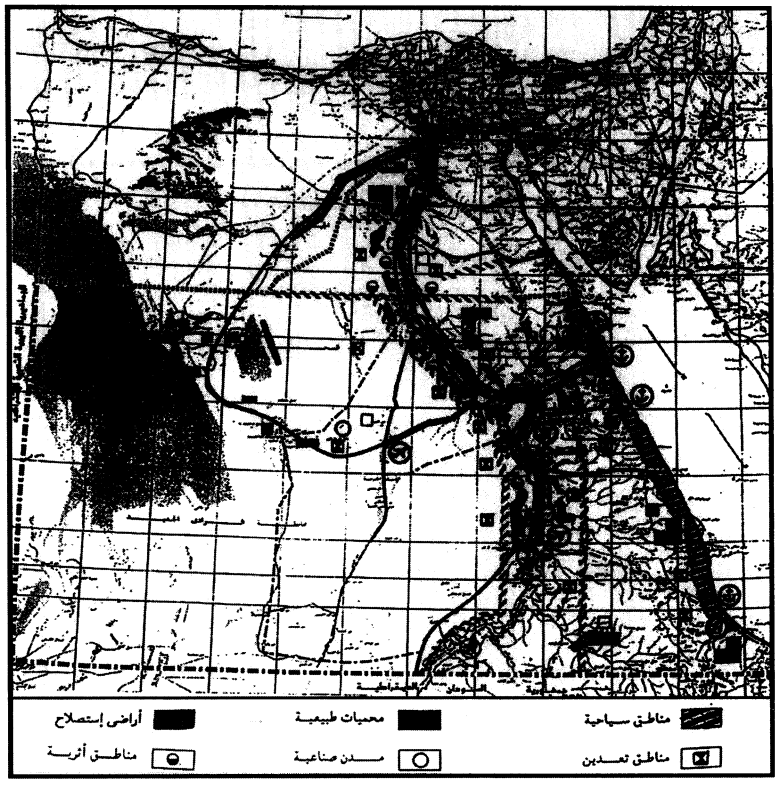

الشكل رقم (٤). أهم الإمكانات والموارد بالمدن الصغيرة والمتوسطة بأقاليم الصعيد [٤، ص٧٩].

الإمكانات العمرانية

تتوفر العديد من الإمكانات العمرانية لتوظيف المدن الصغيرة والمتوسطة وتحويلها إلى أقطاب جذب للسكان تعمل على وقف الهجرة منها وتحول الهجرة الريفية إليها بدلاً من توجهها إلى المدن الكبرى، وهي تتمثل فيما يلي [١١]:

١ - تشتمل معظم المدن على مساحات من الفراغات والجيوب الداخلية والشون التي يمكن استخدامها في مشروعات التنمية العمرانية، وكذلك تشتمل على بعض المناطق القديمة التي يمكن إزالتها وإعادة استغلال مواقعها في تدعيم أوجه القصور والنقص في الخدمات والإسكان، كما تشتمل على مناطق سكنية ذات كثافات سكانية منخفضة يمكن رفع طاقاتها الاستيعابية.

٢- توفر مباني ومناطق لها قيمة تاريخية أثرية يمكن الاستفادة منها سياحياً واقتصادياً، وتوفر بعض المناطق العمرانية تمثل تراث عمراني يجب الحفاظ عليها باعتبارها طابع عمراني مميز للمدينة.

٣- توفر مناطق على شواطئ نهر النيل وترعة الإبراهيمية بمعظم المدن المطلة علي إحداهما أو كليهما يمكن استغلالها كحدائق أو مشروعات ترفيهية أو في مشروعات الاستثمار السياحي.

الموارد المائية والزراعية والحيوانية والسمكية

١- تتمثل أهم الموارد المائية في المياه الجوفية بوديان الصحراء الشرقية والغربية وفي العيون المنتشرة ومياه السيول، وأيضاً مياه الصرف والتي يبلغ حجمها ٣ مليار متر مكعب والتي يمكن إعادة استخدامها، وكذلك في مياه النيل المفقودة التي يمكن ترشيد استهلاكها وتقليل الفاقد منها.

٢- تتمثل الموارد الزراعية المتاحة في توفر ١,٤ مليون فدان قابلة للاستصلاح بأقاليم الصعيد، بالإضافة إلى إمكانية زيادة إنتاجية الأراضي الحالية والتي يمكن استغلالها كتعويض عن تناقص متوسط نصيب الفرد من الأراضي المنزرعة [١٦].

٣- تتمثل الإمكانات الحيوانية في المزارع الصغيرة للماشية والدجاج التي يمكن تطويرها وتنميتها لخدمة الاستهلاك المحلي ولدعم الصناعات الحيوانية.

٤- تعتبر الموارد السمكية محدودة رغم وقوع معظم المدن على نهر النيل، ورغم أهمية الثروة السمكية كبروتين حيواني، ورغم أهميتها أيضاً كمدخل لصناعات حفظ وتعليب الأسماك [٤، ص٤٨].

الإمكانات الصناعية والتعدينية والبترولية

١- تعتبر المنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية من أهم الموارد التي تدعم قيام الأنشطة الصناعية والتي يمكن استخدامها كمدخلات للصناعات الغذائية بأنواعها،

وكذلك توفر أسواق الاستهلاك اللازمة لتسويق المنتجات خاصة منتجات الميكنة الزراعية بالمدن والقرى التابعة كأحد دعائم الأنشطة الصناعية.

٢- تتمثل المشروعات الصناعية القائمة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة مثل مصانع الملابس الجاهزة ومصانع التعبئة والمنتجات البلاستيكية وبعض مطاحن الغلال ومحالج القطن التي يمكن تطويرها بإدخال التقنيات الحديثة عليها لتصبح مشروعات صناعية إقليمية [١٠].

٣- تنتشر ثروات تعدينية ثمينة مثل الخامات المعدنية كخامات الحديد والنحاس والزنك بمناطق البحر الأحمر وأسوان والوادي الجديد، والخامات النفيسة كالذهب في مناطق البحر الأحمر، وأحجار الزينة كالجبس والرخام والجرانيت في مناطق عديدة، والأملاح وتتمثل في ملح الطعام وكبريتات الماغنسيوم في عدة مناطق بمحافظتي الفيوم والوادي الجديد، والمواد المشعة كاليورانيوم وتتواجد بمناطق الوادي الجديد والبحر الأحمر.

٤- توفر الخامات البترولية والفحم وتتمثل في آبار البترول بالغردقة والفحم المتواجد في الوادي الجديد [٤، ص٣٠].

الإمكانات السياحيـــــة

تضم المدن الصغيرة والمتوسطة بالصعيد مقومات سياحية عديدة تتسع لسياحات متنوعة منها ما يلي [٥، ص١٠٩]:

١- سياحة الآثار، تتمثل في العديد من الآثار التاريخية بالعديد من المدن والقرى التابعة لها مثل العديد من المعابد والمباني الأثرية في مدينة إخميم، ومعبد كوم امبو بمدينة كوم امبو.

٢- السياحة الترفيهية والنيلية، تتمثل في مدن ومناطق ساحل البحر الأحمر مثل الغردقة وسفاجا والقصير، حيث تضم مناطق للاصطياف والغوص ومناطق الشعاب المرجانية والمحميات الطبيعية.

٣- السياحة الدينية ، تشمل المزارات الدينية مثل دير العذراء بمغاغة ، ومسجد الفرغل وضريح الأنبا أبو مقار بأبوتيج ، ودير السيدة العذراء وبعض الكنائس والآثار الدينية الأخرى بالقوصية والغردقة.

٤- السياحة الصحراوية والعلاجية : تتمثل في مدن وواحات الوادي الجديد والتي تتمتع ببيئة صحراوية جافة ودافئة شتاءاً ، وتتوفر العيون المائية للاستشفاء ، وتتوافر الرمال المستخدمة في علاج الروماتيزم.

٥- السياحة الجيولوجية ، تتمثل في مناجم الذهب القديمة ومحاجر صخور الزينة والصحراء البيضاء.

السياسات التنموية المقترحة للمدن الصغيرة والمتوسطة بصعيد مصر

تهدف السياسات المقترحة إلى معالجة المشكلات الحالية ، وتحقيق أقصى قدر ممكن من الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات الفعلية المتاحة في تنمية وتحسين البيئة الطبيعية لتلك المدن لرفع كفاءتها كي تصبح أكثر ملائمة لحياة الإنسان ، وحتى تؤدي وظائفها بكفاءة عالية.

سياسات التنمية العمرانية

تتضمن سياسات التنمية العمرانية للمدن الصغيرة والمتوسطة بصعيد مصر سياسات إقليمية تعنى بتنمية المدن في إطار أقاليم الصعيد ، سياسات محلية على مستوى المدن نفسها.

سياسات التنمية العمرانية على مستوي أقاليم الصعيد

١- العمل على تحقيق الاتزان في توزيع المراكز العمرانية على النطاق الجغرافي لأقاليم الصعيد لتخفيف حدة التكدس العمراني والسكاني في شريط وادي النيل الضيق.

٢- تشجيع التوجه نحو إقامة مدن جديدة صغيرة ومتوسطة الحجم تابعة للمدن القائمة في المناطق الصحراوية المتاخمة للوادي وعلى مسافات تسمح بإقامة قواعد وأنشطة اقتصادية مستقلةً.

٣- تحقيق الترابط والوحدة بين المدن والمناطق المختلفة بأقاليم الصعيد، وتدعيم شبكات النقل والمواصلات فيما بينها لأهميتها كأحد الركائز الرئيسية للتنمية على المستوى الإقليمي.

٤- تحويل المدن الصغيرة والمتوسطة إلى مراكز استقطاب وجذب عمراني بالعمل على إبراز وتميز كل مدينة في أداء وظائف أو خدمات أو أنشطة ذات كفاءة متميزة.

سياسات التنمية العمرانية على المستوى المحلي

١- الارتقاء بخصائص النسيج والتركيب العمراني للمدن، والتعامل مع مظاهر التدهور العمراني لكل منطقة من مناطق المدينة حسب خصائص نسيجها وتركيبها وطابعها العمراني.

٢- دعم ترابط جميع المناطق والأحياء السكنية، والحفاظ على التماسك والوحدة العمرانية لكل مدينة من الانشطار والانفصام العمراني الناتج عن اختراق المحددات الطبيعية والعمرانية.

٣- رفع الطاقة الاستيعابية للمدن لزيادة قدرتها على استيعاب الزيادة السكانية، وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل لمساحات الجيوب الزراعية، وكذلك استغلال المساحات غير المرغوب فيها - بعد نقلها إلى خارج المدن - في مشروعات الإسكان الحضري.

٤- مواجهة مشكلات الإسكان ونقص الوحدات السكنية وتدهورها العمراني من خلال توفير الوحدات السكنية الكافية لسد العجز فيها بإنشاء المشروعات السكنية بواسطة كل من الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص بكل مدينة حسب طاقتها الاستيعابية القصوى.

٥- الارتقاء بخصائص ونسب استخدامات الأراضي عن طريق تحديد كردون كل مدينة حسب هيكلها وكتلتها العمرانية مع منع تخلخل الأراضي الزراعية للكتلة العمرانية. ونقل الاستخدامات المزعجة والضارة والغير مرغوب فيها إلى المناطق الصحراوية القريبة.

٦- تحسين خصائص حالات المباني عن طريق الإزالة والإحلال للمباني ذات الحالات الرديئة وذات الطابع الريفي، وإصلاح وتدعيم المباني ذات الحالات المتوسطة واستمرار صيانة المباني ذات الحالات الجيدة. وصيانة المناطق والمباني ذات القيمة الأثرية واستغلالها سياحياً.

٧- تنمية الأنشطة الخدمية بتوفير احتياجات المدن من الخدمات المتنوعة مع ضرورة تكاملها طبقاً لحجم السكان الحالي والمستهدف لكل مدينة، وإعادة توزيعها الوظيفي والمكاني والعددي والمساحي لها على كافة المناطق وتحسين الخدمات القائمة حسب نوعية ومستوى كل منها.

٨- تطوير شبكة الطرق والشوارع القائمة، وذلك ب توسيع عروض الطرق وتدريجها حسب أنواعها ووظائفها وحجم المرور عليها، وتنسيق الشوارع ورصفها وإضاءتها وتجميلها وحل المشكلات المرورية لتقاطعات الطرق ومواقف سيارات الأجرة، وتكدس المرور عند المزلقانات.

٩- الارتقاء بكافة أنواع شبكات البنية الأساسية للمدن من خلال تحسين الشبكة القائمة واستكمال إنشاء شبكة مياه الشرب للمناطق المحرومة منها. إنشاء شبكات الصرف الصحي للمدن التي لا يوجد بها تلك الشبكات. تطوير شبكات الطاقة الكهربائية في المناطق التي تعانى انخفاض الجهد، وتوفير العجز في الطاقة الكهربائية حسب القدرة الاستيعابية لكل مدينة. الارتقاء بأداء شبكات الاتصالات التليفونية بتوفير العجز في الخطوط التليفونية ورفع الكثافة التليفونية.

سياسات التنمية الاجتماعية

تهدف سياسات التنمية الاجتماعية إلى الارتقاء بالخصائص الاجتماعية للسكان، والتأكيد على البعد الاجتماعي كأحد أهم أهداف التنمية الشاملة، ويمكن إيجاز تلك السياسات فيما يلي :

١- الحفاظ على الاستقرار السكاني، وتقليل معدلات الهجرة من الريف للمدن الصغيرة والمتوسطة ومن تلك المدن للمدن الكبرى، وتوجيه الزيادة السكانية نحو المناطق الصحراوية ذات الموارد التنموية الواعدة.

٢- خفض معدلات الزيادة الطبيعية لسكان المدن من خلال إعداد برامج شاملة ومطورة تتناسب مع طبيعة السكان لتوعيتهم بأبعاد مشكلة الزيادة السكانية ومدى خطورتها، مع تولى أخصائيات توعية السيدات في أماكن تجمعهن وبما لا يتعارض مع التقاليد السائدة.

٣- الارتقاء بالخدمات الاجتماعية من خلال تدعيم خدمات وحدات الشئون، وزيادة مخصصاتها المالية، مع تطوير أدائها بما يحقق الأمان الاجتماعي للسكان وخاصة الفئات محدودة الدخل، بالإضافة إلى العمل على إعادة التوازن في توزيع الخدمات الاجتماعية.

٤- الارتقاء بالسلوكيات الاجتماعية ومجابهة العادات السيئة عن طريق تفعيل دور المراكز الثقافية ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمجالس العائلية، وتوعية السكان بأهمية التعليم وخاصاً تعليم الإناث ومشاركة المرأة في العمل، ومحاربة العصبيات القبلية والثأر والتطرف.

سياسات التنمية الاقتصادية

تهدف سياسات التنمية الاقتصادية إلى تحسين مستوى دخل سكان المدن الصغيرة والمتوسطة، وتقليل الفجوة الحالية بين مستوى سكان تلك المدن ومستوى الدخل بالمدن الكبرى، وتوفير فرص العمل اللازمة لتقليل نسبة البطالة، ويمكن إيجاز تلك السياسات كما يلي:

١- توجيه الاستثمارات للتنمية الاقتصادية والعمرانية بالمناطق الصحراوية الواعدة ذات الإمكانات والموارد الإقليمية المختلفة لتحقيق شمولية وتكامل التنمية المكانية، كما أنها تساعد جزئياً على إعادة التوزيع المكاني للسكان بما يتوافق مع التوزيع المكاني للإمكانيات على المستوى الإقليمي.

٢- الحفاظ على الأراضي الزراعية باعتبارها النشاط الاقتصادي الرئيسي، ومنع التعدي عليها من خلال تحديد الحيز العمراني لكل مدينة حسب حالة كل منها لمنع استمرار النمو العمراني على الأراضي الزراعية المحيطة.

٣- تدعيم الأنشطة الزراعية والحيوانية والسمكية كركيزة للأنشطة الاقتصادية التي يعتمد عليها الهيكل الاقتصادي للقرى وأغلب المدن الصغيرة وقدر كبير من أنشطة المدن المتوسطة.

٤- تنمية الأنشطة الصناعية لأهميتها في ظل محدودية الأراضي الزراعية، ولكونها من الأنشطة ذات العائد المادي الوفير.

٥- تدعيم الأنشطة الاقتصادية الخدمية والإدارية والسياحية والاستغلال الأمثل من الإمكانات المتوفرة.

٦- استحداث مصادر تمويل لا حكومية، والاعتماد على ذاتية تمويل المشروعات والأنشطة التنموية، وعدم الاعتماد على المخصصات الحكومية نظراً للتحول الاقتصادي الجاري حالياً نحو الخصخصة.

الخلاصـــة

لا شك أن عملية تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة في صعيد مصر ومحاولة النهوض بها عمرانيا عملية متشابكة تتسع لتضم كافة نواحي البيئة العمرانية والاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي يتطلب التفهم الشامل للوضع الراهن من حيث معرفة أهم المعطيات العامة لهذه المدن، وحصر جميع المشكلات القائمة والمتوقعة، ومعرفة أهم الإمكانات والموارد المتاحة التي يمكن على أساسها وضع السياسات التنموية والحلول التخطيطية الملائمة. ويخلص البحث إلى ما يلي :

١- التنمية العمرانية للمدن الصغيرة والمتوسطة ركن هام من أركان التنمية الشاملة للمدن على أنها لا تحقق بمفردها التنمية المنشودة إلا إذا تزامنت وترابطت مع باقي

الجوانب التنموية والتي تضم كل من تنمية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وذلك لتشابك وتعقد العلاقات المتبادلة بينهم.

٢- التنمية المحلية للمدن الصغيرة والمتوسطة جزء من التنمية الشاملة لتلك المدن والهيكل الحضري والعمراني ككل نظراً للترابط الوثيق بين مختلف مكوناته وعناصره، وأن مجهودات وأنشطة وسياسات التنمية المحلية للمدن لا تؤدى ثمارها دون تزامنها وارتباطها مع مجهودات وأنشطة التنمية القومية والإقليمية، وكذلك مجهودات وأنشطة التنمية الريفية للقرى التابعة.

٣- تحديد المشكلات التي تجابه المدن الصغيرة والمتوسطة في كافة الجوانب العمرانية والاجتماعية والاقتصادية هو حجر الأساس والقاعدة التي ترتكز عليها الجوانب التنموية، لذلك فإن تحديد المشكلات يعنى وضوح أهداف التنمية.

٤- الاستفادة من الإمكانات والموارد المتاحة واستثمارها حسب كمية ونوعية ودرجة توفرها تعد وسيلة الوصول إلى الأهداف التنموية، لذا كان لزاماً الاستفادة منها وأيضاً تطويعها لخدمة الأهداف المنشودة.

٥- المشاركة الشعبية من كافة القوى السياسية والاجتماعية والإدارية يعد عامل قوي لنجاح التنمية وأحد أساليب تحفيزها لسرعة الوصول لأهدافها، لذلك فإن المشاركة الإيجابية في أي من مراحل المنظومة تعنى اجتياز تلك المرحلة.

٦- إن وضع سياسات تنموية ثابتة وخطط وبرامج مرحلية لكافة الأنشطة التنموية يتم الالتزام بتنفيذها على مراحل زمنية متعاقبة حسب طبيعة الأنشطة وأساليب تمويلها دون تغير تلك السياسات والخطط والبرامج مع تغير القيادات السياسية أو قيادات الحكم المحلى أو الأجهزة الأخرى التنفيذية لأمر ضروري وهام لاستمرار المضي لتحقيق الأهداف المنشودة منها.

المراجع

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. *الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٤ - ٢٠٠١*. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٢م.

[٢] أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا. *البحث التجميعي: أساليب التنمية والارتقاء بالمجتمعات العمرانية الصغيرة والمتوسطة في المدن المتوسطة والصغيرة بجنوب الصعيد من حيث الفكر والتنفيذ*. مجلس القاهرة: بحوث التشييد والإسكان والمجتمعات الجديدة، ٢٠٠٠م.

[٣] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. *التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت*. القاهرة، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، ١٩٩٩م.

[٤] وزارة الدولة للمجتمعات العمرانية، *الهيئة العامة للتخطيط العمراني. استراتيجية التنمية الشاملة لأقاليم الصعيد*. القاهرة: ١٩٩٤م.

[٥] فراج، رمضان محمود علي. "دراسة أساليب تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة بصعيد مصر". *رسالة ماجستير، كلية الهندسة*، جامعة أسيوط، (٢٠٠١م).

[٦] وزارة النقل والمواصلات. "استراتيجية وزارة النقل والمواصلات في تنمية جنوب مصر"، *مجلة المهندسين*، القاهرة، العدد ٥١٨، (١٩٩٩م).

[٧] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني. *خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية حتى ٢٠١٧م*. القاهرة: الهيئة العامة للتخطيط العمراني ١٩٩٨م.

[٨] معهد التخطيط القومي. *تقرير التنمية البشرية في مصر*. القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٩٥م.

[٩] وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق، الهيئة العامة للتخطيط العمراني. *دلائل أعمال التخطيط العمراني: إعداد برامج تحسين البيئة العمرانية في المدينة*. القاهرة: الهيئة العامو للتخطيط العمراني ١٩٩٨م.

[١٠] جاد، عابد محمود أحمد. "الملامح العريضة للمدن المصرية حتى عام ٢٠٠٠ واحتمالات توسعها على الأراضي الصحراوية المجاورة". *رسالة ماجستير، كلية الهندسة*، جامعة الأزهر، ١٩٩٠م.

[١١] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني.
المخطط العام لمدينة أبوتيج بمحافظة أسيوط، التقرير النهائي، ١٩٩٨م.
المخطط العام لمدينة العدوة، محافظة المنيا، الدراسات العمرانية، ١٩٩٨م.
المخطط العام لمدينة ببا، محافظة بني سويف، الدراسات العمرانية، ١٩٩٩م.
المخطط العام لمدينة جرجا، محافظة سوهاج، الدراسات العمرانية، ٢٠٠٠م.
المخطط العام لمدينة دشنا، محافظة قنا، الدراسات العمرانية، ١٩٩٩م.
المخطط العام لمدينة كوم امبو بمحافظة أسوان، الدراسات العمرانية، ٢٠٠١م.

[١٢] رياض، كمال. "دراسة تحليلية للمشاكل العمرانية في جنوب مصر". *المؤتمر المعماري الأول: التنمية العمرانية في صعيد مصر، قسم الهندسة المعمارية*، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، ١٩٩٣م.

[١٣] كيلاني، السيد محمد. "اتجاهات ومحددات النمو الحضري في مصر". *مؤتمر الانفجار السكاني في المدن العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين، المؤتمر العام الثاني عشر لمنظمة المدن العربية*، الكويت، ٢٠٠٠م.

[١٤] رياض، كمال. "المناطق العشوائية وخطط التنمية العمرانية اللازمة لتطويرها عمرانياً". *المؤتمر المعماري الثاني: الخبرات العلمية والتطبيقية للتنمية العمرانية في صعيد مصر، قسم الهندسة المعمارية*، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، ١٩٩٥م.

[١٥] عيد، محمد عبد السميع. "تقويم سياسات إسكان ذوي الدخل المحدود بمصر في إطار الواقع الاقتصادي والاجتماعي". *رسالة دكتوراه، كلية الهندسة*، جامعة أسيوط، ١٩٩٤م.

[١٦] علي ، أيمن عبد الكريم وآخرون. "التنمية العمرانية واستراتيجية الإمداد بالمياه في صعيد مصر". *المؤتمر المعماري الأول : التنمية العمرانية في صعيد مصر ، قسم الهندسة المعمارية* ، كلية الهندسة ، جامعة أسيوط ، ١٩٩٣م.

[١٧] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. *وصف مصر بالمعلومات ، الكتاب السنوي*. القاهرة : رئاسة مجلس الوزراء ، ١٩٩٧م.

Development of Small and Medium Cities in Upper Egypt "Problems and Available Opportunities"

Esam Al-Din M. Ali
Associate professor, Dept. of Urban Planning
College of Arch. and planning, King Saud University
Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia

(Recieved 21/11/1424; accepted for publication 10/4/1425H)

Abstract. In Egypt, the residential activities concentrating in a limited number of cities (metropolitans) which suffering from great growth either in its urban layout or its resident's size. This happened as a result of accumulated factors during last years. The most important factors are the continues immigration from the rural area, the permanent increasing of population, and the concentration of most urban activities and public services in the Egyptian metropolitans. The regarding of the metropolitans affected the small and medium cities which represent 85% from the total Egyptian cities. On the other hand, the Egyptian metropolitans represent only 15% from the total Egyptian cities. The small and medium cities could be include a big percentage of urban areas citizens and partially participate to release some metropolitan problems.

For a long time, The Egyptian Government disregarded the establishment of urban regulations for development and direction the investments to the small and medium Egyptian cities specially in Upper Egypt. This leads to deterioration the urban activities and appearance many problems in the fields of urbanization, social, and economical. So, these cities became expulsion of its population. Therefore, many negative appearances reflected on urban growth and all over life activities in these cities. During last years, the practical planning solutions to face city problems were temporary solutions without a comprehensive planning view.

The research problem is that the small and medium cities in Upper Egypt suffering from many urgent problems in many fields; urban, social, and economic. This happened as a result of disregarding these cities during last years. Therefore, these problems affected

city rules such as unbalancing the distribution of city sizes, and expulsion its population.

The research aims to show the most important problems and to limit the available opportunities in small and medium cities in Upper Egypt. The research attempts to understanding of the cities existing situation which leads to the ability of progressing and developing these cities. The research also aims to suggest a group of policies could be help to improve the urban performance and achieve urban development for small and medium cities of Upper Egypt regions.

The research consists of four main parts; the first one shows general information of small and medium cities in Upper Egypt and the second part contains the most important problems of these cities. The third part of the research contains the available opportunities and the fourth one contains the suggestion policies. The research ends with a summary.